مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٥

مشاركة فى الاجابة على السؤال الذى طرحه الرئيس

كيف تكون ضوابط الممارسة السليمة للديمقراطية

أعضاء اللجنة المركزية يتكلمون : هذه الضوابط تعطينا الضمان

- ☐ مراقبة اللجنة المركزية للسلوك الديمقراطى وتقديم ملاحظاتها أولا بأول
- ☐ اسقاط عضوية النائب الذى يغير بعد انتخابه صفته الحزبية
- ☐ مراجعة سلوكيات الأفراد والتزامهم القومى قبل ترشيحهم للمناصب القيادية
- ☐ التزام الصحف الحزبية بميثاق الشرف الذى تلتزم به الصحف القومية

يقدم أعضاء اللجنة المركزية الذين تكلموا فى هذا التحقيق مقترحات بضوابط جديدة لضمان سلامة الاداء الديمقراطى تستحق بالفعل المناقشة والدراسة ، وصولا الى ميثاق الشرف المطلوب للممارسة الديمقراطية والعمل الوطنى فى المرحلة المقبلة .

وهذه الضوابط الجديدة المقترحة تلتقى كلها عند هدف واحد وهو أن تكون مصلحة مصر العليا هى المنطلق والاساس ؛ وهى المنبع والمصب .. وان تكون كل الوسائل والقنوات فى خدمتها لا فى خدمة مصالح فئوية ؛ ولا اغراض حزبية ، وان نجنب مسيرتنا الديمقراطية فى المستقبل ماحاولت بعض العناصر التى تفتقد الالتزام القومى وضعه من « عثرات » فى طريقها .

الالتزام لمصر

● **الدكتور مصطفى الجنزورى عضو اللجنة المركزية :** لقد انحرفت التجربة الديموقراطية المصرية فى الفترة الاخيرة عن مسارها السليم لعدة أسباب فى مقدمتها ، دخول أحزاب جديدة الى الساحة ببرامج أقرتها اللجنة السياسية للاحزاب ، ولكن الممارسة اتخذت شكلا آخر ، مما يدل على أن النوايا تختلف عما تعلنه الاحزاب من برامج [!] وفى هذا خطورة على الممارسة ومن هنا تبرز أهمية الضوابط التى ترد على تساؤل مفهومه كيف نضع الضوابط وهناك من القوانين ما يكفل الضمان للممارسة .. ولذا فان الضوابط التى طالب الرئيس السادات كل القيادات بمناقشتها وعهد بها الى لجنة لبلورة هذه المقترحات يجب أن تتضمن مايلى :

ـ تعريف الاحزاب القائمة والجديدة التى سوف تقام فى الفترة القادمة بأن السلوك هو أساس الحكم على الحزب ونشاطه ، **وهنا يجب أن تقوم لجنة الاحزاب السياسية بدور بارز فى هذا المجال ، ويمكن أن تصدر اللجنة المركزية ملاحظاتها حول السلوك الديموقراطى بصفتها التى نظمها قانون الاحزاب ..**

واذا كان البعض يتصور أن المسألة السلوكية والخلقية والالتزام القومى لا يمكن أن تخضع لضوابط أو لقوانين فانني أرى أن اللجنة المركزية وهى الاطار المنبثق عنه الاحزاب يجب أن تلعب دورا هاما فى تعريف الجماهير بالحقائق ، وفى وضع ميثاق للشرف للممارسة يكون أساسا لكل عملنا السياسى فى المرحلة القادمة والا ماذا يكون دورها فى أهم فترة من فترات نضالنا من أجل الديموقراطية التى أرست مبادئها ثورة مايو ..

وفى هذا ترسيخ للمبادىء والمعانى التى نبعت من تاريخ وتراب مصر على مدى تاريخها الطويل ..

ومشكلة المشاكل أمامنا هى كيف نجعل مصلحة مصر العليا فوق المصلحة الحزبية .. ؟

ويجب علينا أن نؤكد فى هذه المرحلة ما سبق أن أعلنه الرئيس أكثر من مرة من أن هدفه من كشف المنحرفين ينحصر فى مجرد كشفهم أمام الجماهير ، وترك الحكم للجماهير ..

أن ما جرى فى الفترة الاخيرة من محاولة تهديد الديموقراطية ، وضرب الحرية ، واستغلال آلام الجماهير ، بعد فترة تضاعفت فيها التراكمات يجعلنا اليوم نقف وبصلابة للدفاع عن الديموقراطية والحريات ، وهذا يأتى أولا من التجرد عن النزعات الشاذة والواردة من الخارج ومحاولة التأمل لمشاكلنا اليومية وسياستنا الخارجية من أجل استخدام أقرب الوسائل

لحلها ..

ولا يعنى هذا مصادرة الرأى الحر النابع من مصلحة قومية ، أو النقد النزيه غير المسف الذى يحاول تزييف التاريخ ، وتشويه الحقائق للاخلال بمبادئنا وقيمنا الروحية .

انبذوا المهاترات

● **مصطفى كامل مراد عضو اللجنة المركزية ورئيس حزب الاحرار الاشتراكيين** : لقد أراد الرئيس أنور السادات فى خطابه الاخير أن يضع النقاط على الحروف للممارسة الحزبية فى مصرحتى تكون أكثر تأثيرا فى القواعد الشعبية وأكثر نبضا فى ملء الفراغ السياسى الذى نشأ بعد انتهاء نشاط الاتحاد الاشتراكى .

اننى أرى أن هناك مقومات وهناك أيضا ضوابط ، وهناك أخطاء فى الممارسة الحزبية وعلينا أن نربطها جميعا حتى يمكن فى النهاية بلورة ميثاق الشرف للممارسة الديمقراطية ..

وبالنسبة للمقومات فان أهم مقوم هو الاعلام الذى لايمكن بغيره أن تتم الممارسة التى تركز أولا على الشعب ، ولان التفسير الحرفى للممارسة الديمقراطية هو ممارسة سلطة الشعب كيف يمارس الشعب سلطته ؟ ولا تتم هذه الممارسة الا اذا استطاع الشعب بفئاته المختلفة أن يعبر عن رأيه بطريق وسائل الاعلام .

كذلك لابد من عمل ندوات سياسية يتم فيها حوار ديموقراطى تشترك فيه فئات الشعب ومفهم ممثلوهم فى مجلس الشعب والمجالس الشعبية والتنظيمات الجماهيرية **كذلك لابد للنائب أن يمارس واجبه النيابى بالانتظام فى حضور جلسات مجلس الشعب ، وأن تشرح الحكومة سياساتها المختلفة للجماهير**

واقترح أن ينظم حوار يومى على مدى الشهر مع الوزراء يشترك فيه نواب الاغلبية ونواب المعارضة أيضا

كما أننى أصر على ملكية الاحزاب للصحف طبقا لما جاء فى قانون الاحزاب لان الاحزاب حلت محل الاتحاد الاشتراكى الذى أنشأته ثورة يوليو ، وهى منبثقة عنه ومن حقها أن تؤول اليها كل ممتلكات الاتحاد الاشتراكى .

وبالنسبة للاخطاء التى حدثت فى الفترة الماضية فانه لوحظ عدم وجود تعاون بين الاحزاب فى مجال العمل السياسى ولذلك فان الاحزاب لم تنجح فى تطبيق برامجها على المشاكل اليومية للجماهير وايضا لجوء بعض الاحزاب الى اثارة الطبقات والتشكيك فى مدى نجاح سياسة الانفتاح ، وارهاب المواطنين فكريا بنشر المبالغ التى ساهم بها البعض فى الانفتاح وكأنها جريمة يعاقب عليها القانون ، ومحاولة تشويه ثورة يوليو وثورة مايو فى التطبيق الاشتراكى ككل واستقطاب نواب الاحزاب الاخرى ووضع الاجهزة التنفيذية تحت السيطرة الحزبية ، مما يخرج بها عن وظيفتها القومية ..

وانا أرى لكى تستمر الممارسة فى مسارها السليم أن نبعد عن المهاترات والتجريح ، لان الاحزاب ليست تابعة لاشخاص ، ولا تعبر عن الرأى الشخصى

لقياداتها ، وانما تعمل عن طريق برنامج أقرته لجنة الاحزاب السياسية ، كذلك لابد من اعادة انتخابات كل قيادات الاحزاب فى فترات محددة تنشيطا للحركة داخلها ، ودفعا لقيادات جديدة والالتزام بالخط القومى العام الذى قامت على أساسه الاحزاب فى اطار المبادىء الثلاثة وهى السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية والنظرية الاشتراكية الديمقراطية لاننا لسنا أحزابا ليبرالية بمعنى أن ننشىء أحزابا مطلقة بلا حدود ..

الحرية للشعب

● **طلعت يونان عضو اللجنة المركزية** : الذين يحاربون النظام الحالى اولا هم عناصر اليسار الوافد على بلادنا من انظمة حمراء وهؤلاء جميعا لديهم نظام الحزب الواحد الذى ابتليت به مصر فى فترة طويلة غاب فى ظلها الرأى الاخر ، **وانى اعد دراسة الان عن الرجوع الى نصوص قوانين هذه الدول عن الضوابط الدكتاتورية التى تحكم اليسار العميل حتى نواجه بها الذين يحاربون النظام باسم اليسار ، وحتى نرسى قواعد انشاء يسار مصرى ينبع من تربة مصر** ، والنوع الاخر الذى يحارب النظام هم الذين كانت لهم قبائل سياسية عرفت ظلما باسم الاحزاب قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وانا اؤكد وقد عاصرت هذه الثورة ان مصر لم تعرف الحزبية فى تاريخها الحديث كله وانما كانت هناك سياسة تقوم على دكتاتورية شخصية الزعيم ، ولهذا السبب كنت اول من طالب بعدم التصريح بعودة هذه القبائل بأى صورة من الصور لانها فى يقينى ثورة على ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو وهؤلاء هم الذين رفضهم الشعب فى الاستفتاء الاخير اننا يجب ان نوضح الموقف للشباب ابناء ثورة يوليو ونقول لهم ان هؤلاء الذين يتحدثون عن حرية المعارضة والرأى الاخر هم الذين وأدوا عريضة المعارضة وصادروا جميع صحف المعارضة وهم الذين ابتدعوا الرقابة العرفية على الصحافة ، وان الذين يتحدثون عن حرية المنبر هم الذين وأدوا هذه الحرية فى ازمة مجلس الشيوخ المشهورة وكانت لهم مواقف حزبية دكتاتورية لا تمت للديمقراطية بصلة ، وان الذين يستغلون الغلاء **اليوم هم الذين ابتدعوا هذا الغلاء فامتد فى عهدهم من الاتجار بقوت الجماهير الاحياء الى الاتجار باكفان الموتى ، وانى لانصح بطبع الكتاب الاسود وملحقاته ليقرأ الناس حقيقة هذه العهود السوداء ويفهم لماذا التقى اصحاب الصفحة الحمراء واصحاب الصفحة السوداء فى محاربة ديمقراطية الشعب .**

وان اهم ضابط اطالب به فى عصرنا الحاضر هو حماية الشعب من اعداء الشعب ولا حرية لهؤلاء الاعداء وتلك هى الديمقراطية ، ويجب ان يشترط فى تكوين اى حزب مستقبلا ان تكون له الى جانب العشرين عضوا بمجلس الشعب نسبة كبيرة من الجماهير حتى لا تقوم احزاب وهمية على أن يتم توثيقها فى اى جهة من جهات التوثيق بالدولة .

واطالب بانشاء السلطة الرابعة وهى الصحافة وتحديد مفاهيمهامقدما والا تكون للاحزاب صحف يملكها افراد بل صحف تابعة من السلطة الرابعة تلتزم بميثاق الشرف الصحفى وان تكون للسلطة الرابعة مجلس يديرها خاضع لرقابة شعبية ، وارى ان زعامات الاحزاب لابد وان تنبع من الشعب وان تكون بالانتخاب الحر المباشر ولا تضع هذه الزعامات من فراغ حتى لا نعود الى عصر القبائل السياسية ، وان يتم طرح مبادىء كل حزب جديد على اللجنة المركزية ، ولا يتم التصريح بقيام اى حزب الا بعد مناقشة اللجنة المركزية لبرنامج هذا الحزب .

واننا مع صدور قانون العيب وذلك فى حدود ميثاق العمل الصحفى وذلك بان يمتد هذا الميثاق ليكون ميثاقا للعمل الحزبى يعنى ان يكون النقد للبناء والتوجيه لا للهدم والتشكيك . وان تنبع المعارضة من مصلحة مصر وليس من مصلحة خارج مصر لان مصر لا يصح ان تحكم من موسكو او غيرها وان ينص فى كل حزب يقوم على ضرورة توفر صيغة التحالف فى تكويناته من القمة الى القاعدة حفاظا على مبادىء ثورة ٢٣ يوليو ومكاسبها للعمال والفلاحين .

واطالب بعد ان ينتهى المدعى العام الاشتراكى من تحقيقاته الدقيقة مع الصحفيين الذين يعملون فى الخارج وشوهوا صورة مصر واتضح ادانتهم ان يعرض امرهم على اللجنة المركزية [العائلة الكبيرة] لسحب الجنسية المصرية منهم ، فى الوقت الذى لزاما علينا ان نحيى صحفيين شرفوا مصر فى الخارج وهم خير سفراء لها .

● **محمد رجب عضو اللجنة المركزية :** الضوابط يجب ان تجمى حرية الرأى بالنسبة للاغلبية والاقلية فى اطار من الاحترام الموضوعى الذى يقوم على احترام كل طرف لرأى الاخر وان اختلف معه .

ان الاختلاف فى الرأى لاينبغى ان يصل الى حد التشهير والتجريح .. أن هناك قضايا يجب أن تكون مناقشتها فى اطار الالتزام بدستور الدولة ونظامها وفى مقدمتها قضايا الدين والشريعة والايمان بوجودالله

ثم ان الاختلاف فى الرأى يكون حول الاساليب والوسائل أما القضايا الاساسية التى رسخت فى وجدان الشعب المصرى فلا يشكك فيها ... وعلى سبيل المثال اهمية الالتزام بالمبادىء الاساسية التى تستهدف المصلحة العليا لمصر ، يجب ان نفرق بين القضايا القومية والقضايا الحزبية، ويجب على الاحزاب جميعا عندما تعالج اى قضية قومية يجب أن يكون ذلك نابعا من المصلحة العليا للمواطن، وليس من الرؤية الحزبية الضيقة .

لابد ان تكون هناك ضوابط فى شأن الكتابة فى الصحف الحزبية ، بحيث لاتتحول هذه الصحف الى ادوات يستخدمها كل حزب للتشهير بالاحزاب الاخرى ويجب ان تخضع الكتابة فى هذه الصحف لميثاق الشرق الصحفى الذى يلتزم به الصحفيون فى الصحف القومية .

يجب أن يبرز دور اكبر للجنة

المركزية للتدخل لوقف اى حزب يخرج على الضوابط والقيم التى ترسم الملامح الاساسية لاطار الديمقراطية فى مصر ، ولم تمارس اللجنة المركزية دورها خلال الفترة الماضية .

يجب أن تقرر الضوابط منع قيام حزب يدعو إلى حكم الطبقة او يلتزم بافكار وصيغ تختلف مع ماقرره الشعب المصرى ، ويجب ان يكون فى هذه الضوابط منع قيام حزب شيوعى او ماركسى .

ان تتحدد فى هذه الضوابط والتنظيمات التى خانت نضال الشعب وقياداتها يجب الا تعود الى ساحة العمل الوطنى حتى وان غيرت فى اسمائها او اصطنعت برامج جديدة كموقف تكتيكى من اجل النفاذ لتخريب التجربة الديموقراطية ..

يجب ان يبحث فى اطار التعديلات القانونية والدستورية القادمة ان عضو مجلس الشعب الذى يتقدم للانتخاب تحت اسم حزب معين تسقط عضويته ان غير صفته الحزبية .. وذلك حتى لايساء استخدام الضوابط ونجد العضو يتنقل من حزب الى اخر بطريقة لاتخدم الديموقراطية ..

تحقيق : محمود معوض

أحمد حسين